

في أفق السياسة العالمية

بريطانيا وحوض البحر المتوسط

لم يكن الإنجليز السكسون يوما من الشعوب التي سكنت حوض البحر المتوسط ، وليس لهم في هذا البحر مصالح تفوق مصالح الشعوب الأوروبية أو الشرقية التي لها سواحل تلامس مياه هذا البحر ، ومع ذلك فقد حرصت بريطانيا منذ صار لها ممتلكات واسعة في الهند على أن تكون لها السيادة في هذا البحر . وليس معنى السيادة هنا أن تكون للدولة جيوش وأساطيل وقواعد ومطارات فحسب ، فقد توافر لفرنسا من هذه الوسائل في البحر المتوسط أكثر مما توافر لبريطانيا ، وكان لإيطاليا منها في بدء الحرب الأخير شيء كثير ، ولكن الدولتين لم تفيدا من ذلك فتيلا . ذلك لأن للبحر المتوسط بوابتين رئيسيتين تحكمان إغلاقه ، إحداها عند قناة السويس شرقاً ، والأخرى عند جبل طارق غرباً . وإنما تكون السيادة للدولة التي تملك مفتاحي البوابتين أو أحدهما على الأقل . ولكن بريطانيا لم تكف بالقبض على مفتاحي البوابتين ، بل أنشأت على طول طريق البحر محطات أو نقاطاً بوليسية للحراسة تشرف منها على حركة الملاحة في البحر وتلوذ بها عند الحاجة . وفي امتلاك إنجلترا لكل من هذه المحطات دلالة على تطور خاص في سياسة بريطانيا إزاء الموقف الدولي العام .

أما معقل جبل طارق فاحتلته إنجلترا سنة ١٧١٣ بمقتضى معاهدة «أترخت» التي انتهت بها حرب الوراثة الأسبانية . وكانت إنجلترا قد خشيت عاقبة انضمام قوات فرنسا وأسبانيا ضدها ، بعد أن صار فيليب الخامس حفيد لويس الرابع عشر ملكاً على أسبانيا فسارعت باحتلال هذه النقطة الحصينة ، إمعاناً في إيلاء عدوتها أسبانيا من جهة ، ولكي تشرف منها من جهة أخرى على طريق الملاحة إلى الشرق : طريق البحر المتوسط ، وطريق رأس الرجاء الصالح . وكانت إنجلترا في ذلك الوقت قد بدأت تنشر نفوذها في الهند ، فأنشأت شركة الهند الشرقية وباتت الملاحة بين إنجلترا وأملاكها في الشرق تتطلب الحماية والتأمين .

وأما احتلال مالطة فكان في سنة ١٨٠٠ وكان نابليون بونابرت قد لفت بجملته على مصر أنظار الدول إلى أهمية موقع مصر الحربي والجغرافي ، وإلى عظم شأن الطريق البري إلى الشرق . فرأت إنجلترا أن تكون لها قاعدة متوسطة بين جبل طارق ومصر ، ولم تجد صعوبة في الاستيلاء على الجزيرة من يد الفرنسيين ، وكانوا قد احتلوها وهم في طريقهم إلى مصر . وقد تأيد امتلاك إنجلترا لمالطة في مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ .

ولما افتتحت قناة السويس سنة ١٨٦٦ وتحولت إليها طرق الملاحة المهمة بين الشرق والغرب ، لم تر إنجلترا بدءاً من إنشاء محطة قريية من منطقة القناة تشرف منها على أملاك تركيا في شرقي البحر المتوسط . وكانت روسيا تعمل جاهدة في ذلك الوقت على إضعاف تركيا وطردها من أوربا ؛ فانبرت إنجلترا للذود عنها في مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ وكان نصيب إنجلترا في مقابل ذلك أن نزلت لها تركيا عن جزيرة قبرص .

ثم وقعت الأزمة المالية في مصر في أواخر عهد الخديوي إسماعيل ، وقامت الثورة العراقية ، فدخلت إنجلترا في شؤون مصر المالية أولاً ، واشترت نصيب مصر في أسهم قناة السويس ، ثم ما لبثت أن انفردت باحتلال البلاد سنة ١٨٨٢ وظلت من يومئذ تسيطر على القناة .

ولما ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الأولى بوادر الوعي القومي في شعوب الشرق الأوسط العربي ، رأت إنجلترا أن تحتفظ بفلسطين وشرق الأردن باسم الانتداب ، لتقوى مركزها في الدفاع عن القناة من جهة ، ولتتقرب من جهة أخرى حركة التقدم العربي عن كسب .

والسياسة التقليدية التي سارت عليها إنجلترا فيما يخص حوض البحر المتوسط أن تحول دون قيام دولة بحرية قوية ناهض النفوذ البريطاني في ذلك البحر . وعلى هذا الأساس ظلت إنجلترا طوال القرن التاسع عشر تعرقل مساعي روسيا في التسلط على المضائق والتسرب منها إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط . ولم تقتر عزيمة إنجلترا وتسترخ قواها إلا في إبان الحرب العالمية الأولى حين أراد الحلفاء أن يضمنوا بقاء روسيا إلى جانبهم ، فتمتبا إنجلترا وفرنسا بالقسطنطينية والمضائق إذا ما انتهت الحرب بهزيمة ألمانيا وحلفائها ، وكان ذلك بمقتضى

معاهدة سرية عقدت في لندن بين الدول الثلاث سنة ١٩١٥ . وقد جاءت الثورة البلشفية بعد ذلك فحلت فيما تحت هذه المعاهدة وكل أثر للسياسة القيصرية العتيقة .

وعلى هذا الأساس أيضاً حالت إنجلترا دون تسلط فرنسا على الجزء الشمالى الغربى من مراکش ، حتى لا يتعرض مركزها فى جبل طارق لآى خطر ، وفضلت أن تكون أسبانيا الدولة الضعيفة نسبياً هى صاحبة النفوذ فى تلك المنطقة التى تواجه جبل طارق ، وفيها ثغران خطيران ، هما سبتة وطنجة . وقد أفلحت إنجلترا فى جعل طنجة ميناء دولياً محايداً لا يجوز تحصينه أو تسليحه . وتطبيقاً لهذه السياسة أيضاً كانت وقفة إنجلترا فى الماضى إلى جانب تركيا ضد محمد على الكبير حين آمنت منه رغبة فى محالفة فرنسا ، وكان لمحمد على من القوة البحرية ما يجعله عاملاً خطيراً فى تهديد مركز بريطانيا فى البحر المتوسط لو انضم إلى فرنسا . واقتضت هذه السياسة أيضاً أن تعمل إنجلترا قدر طاقتها على إضعاف النفوذ الفرنسى فى مصر والقناة ، حتى لا يفلت من يدها مفتاح البوابة الكبرى التى اصطنعتها الهندسة الفرنسية وتحكمت بها فى الملاحة بين المحيطين الاطلنطى والهندي . وما فتئت إنجلترا تعمل والظروف تؤازرها حتى أبعدت فرنسا عن الميدان ، وما لبثت هذه أن ارتبطت مع إنجلترا فى سنة ١٩٠٤ بالاتفاق الودى الشهير . ولو أن اتفاقاً مثل هذا كان قد تم فى القرن التاسع عشر بين فرنسا وروسيا بدلاً من إنجلترا لتعرضت سيادة إنجلترا فى البحر المتوسط لأعظم خطر .

وكانت هذه السياسة التقليدية التى اتبعتها إنجلترا فى حوض البحر المتوسط إنجيلاً آمنت به جميع الحكومات الانجليزية التى تعاقبت على الحكم على اختلاف آراء رجالها ومذاهبهم السياسية . وفى عهد حكومة « الهويج » أو الأحرار القدماء أيام الوزير بالمرستون استولت إنجلترا على ميناء عدن وعلى جزيرة يريم ، وكلاهما تتحكمان فى مدخل البحر الأحمر من ناحية المحيط الهندى ، وما البحر الأحمر فى حقيقة الأمر بعد شق القناة ، إلا امتداد للبحر المتوسط . وفى عهد حكومة المحافظين أيام الوزير دزرائيلى (بيكنسفيلد) احتلت إنجلترا جزيرة قبرص . وفى عهد وزارة الأحرار برئاسة غلادستون احتل الانجليز مصر ، وأخذ المصريون يحلون عن السودان تمهيداً لإعادة فتحه بأيدي المصريين والانجليز معاً .

وظلت إنجلترا معززة بمركرها في البحر المتوسط ، لا يورقها ثم فاشي ولا يقض مضجعها كابوس نازي حتى أوشك فجر القرن العشرين أن ينبلع ، وعندئذ اختفى الخطر الروسي الذي كان وحده الشغل الشاغل للسياسة الانجليزية . فقد انهزمت روسيا أمام اليابان برّاً وبحراً في سنة ١٩٠٥ وانعدت المحالفة الروسية الانجليزية سنة ١٩٠٧ وبدأت ألمانيا تتحدى إنجلترا وتحل محل روسيا في مناهضاتها للسيادة البريطانية . وحاول الإمبراطور وليم الثاني أن يمكن لألمانيا في جزء من مرا كش أسوة بفرنسا أو إيطاليا التي كانت تنصب شبكها وقتئذ لاحتلال طرابلس ، ولكن السياسة البريطانية كانت واقفة بالمرصاد ، فبطت مساعي ألمانيا ولم تفد شيئاً من زيارة الإمبراطور لميناء طنجة عام ١٩٠٥ ، ولا من إرسالها إحدى سفنها الحربية أمام ميناء أغادير سنة ١٩١١ . وكادت الحرب تنشب في هاتين الأزمتين بين ألمانيا وفرنسا لو لم تسارع إنجلترا إلى نجدة فرنسا وإعلان عزمها صريحاً على منع ألمانيا من النزول بقواتها في أى جزء من أرض إفريقية الشمالية . ولما أخفقت سياسة ألمانيا في البحر المتوسط اتجهت نحو الشرق وركزت جهودها في إنجاز مشروع الزحف إلى الشرق من برلين إلى بغداد ومنها إلى الخليج الفارسي ، وكادت ألمانيا تصل إلى مبتغائها لو لم تنشب الحرب العالمية الأولى .

ولما قامت الحرب العالمية الأولى لم يكن يهدد مركر بريطانيا في البحر المتوسط سوى خطر سلاح الغواصات الألمانية ، وكان خطراً دائماً حقاً فاجأت به ألمانيا العالم لا في البحر المتوسط وحده بل في المحيط الاطلنطي أيضاً ، وحيثما وجدت الغواصات مسالك لها في عرض البحار والمحيطات . وقد اضطرت إنجلترا أمام هذا الخطر أن تحول ملاحظتها من البحر المتوسط والقناة إلى طريق رأس الرجاء الصالح ، وأن تشدد النكير على ألمانيا وحلفائها بما فرضته من الحصر البحري على موانئها .

وكان خطر سلاح الغواصات من جانب ألمانيا وتنفيذ مبدأ الحصر البحري من جانب بريطانيا على المحاربين والمحايدين جميعاً من أهم المسائل التي استرعت اهتمام ولسون رئيس الولايات المتحدة ، فما كادت بشائر النصر تلوح في جانب الحلفاء على أثر انضمام أمريكا إلى صفوفهم حتى أعلن على رؤوس الملاء مبادئه

الأربعة عشر الشهيرة . وكان مما أعلنه في النقطة الثالثة أن حرية الملاحة مكفولة للجميع في الحرب وفي السلم إلا إذا كان الحصر البحري نتيجة قرار من هيئة دولية لتنفيذ ميثاق دولي .

ومع أن هذا المبدأ لم يواجه أى نقد أو اعتراض من جانب الحلفاء عند ما كانت ربح الحرب تدور ، فإن شروط الصلح قد أغفلته فلم تشر إليه بشيء ؛ وذلك لتمسك إنجلترا بذلك الحق الذى تستمد منه تفوقها البحرى الذى يتيح لها فى زمن الحرب فرصة مضايقة أعدائها بعدم توصيل المؤن والذخائر التى ترد إليهم من حلفائهم أو من الدول المحايدة .

ولما كانت إنجلترا حريصة على التمسك بهذا الحق ، لاعتمادها الكلى فى موارد غذائها على واردات مستعمراتها والبلاد الأجنبية ، ولاضطرارها فى مقابل ذلك إلى تصدير مصنوعاتها إلى الخارج ، ولأن الأسطول هو الوسيلة الوحيدة لربط شتات أجزاء إمبراطورتها الواسعة — فإن الدول المجتمعة فى مؤتمر السلم لم تجد مسوغاً للإثارة الخلاف بين بعضها وبعض بسبب النص على مبدأ حرية البحار لا سيما أن تقرير مبدأ حرية البحار لا يهم الدول إلا فى أثناء الحرب ؛ وعلى ذلك وضعت معاهدة فرساي وليس فيها قيد يحد من سيادة بريطانيا البحرية لا فى البحر المتوسط ولا فى غيره من البحار .

وخرجت إنجلترا من الحرب العالمية الأولى وقد زادت مسؤوليتها فى البحر المتوسط زيادة كلفتها دماً غالياً ونفقات طائلة فى سبيل صيانتها والدود عنه ؛ فقد حملت على عاتقها مهمة الانتداب على فلسطين رغم تعقد شؤونها بسبب مشكلة الوطن القومى لليهود ، وجعلت من ميناء حيفا وطرابلس نهايتين لأنابيب البترول الذى تنتجه العراق من آبار الموصل وكركوك — الأولى لإمداد السفن الانجليزية ، والثانية لإمداد السفن الفرنسية ، وكان هذا أهم ما أفادته إنجلترا من انتدابها فى المشرق .

أما فيما عدا ذلك فلم تحن إنجلترا من فلسطين سوى الحوادث الدامية والثورات المتعاقبة وقيام مشكلة قومية تعد من أعقد وأشد ما واجهه العالم من مشكلات الشرق الأوسط . ولو قد بر الحلفاء بوعودهم للعرب فى أثناء الحرب العالمية الأولى فأقاموا اتحاداً عربياً مستقلاً يجمع بين فلسطين وغيرها من الدول العربية المجاورة ، لما تفاقم خطر مشكلة الصهيونيين إلى الحد الذى نراه الآن ؛ لأن

اليهود الذين عاشوا مع العرب جيراناً وأصدقاء قروناً طويلة كانوا يستطيعون أن يتفاهموا مع العرب رأساً على شروط إقامتهم دون حاجة إلى حشرهم حشراً في ذلك الإقليم الضيق المجذب من الأرض، حتى أضحت فلسطين أضعف وأخطر حلقة في مجموعة دول الشرق الأوسط.

وظلت الحال كذلك في حوض البحر المتوسط حتى اكفهر جو السياسة الدولية سنة ١٩٣٥ وقامت إيطاليا الفاشية تتحدى بريطانيا وعصبة الأمم بهجومها على أثيوبيا، وباتت الحرب متوقعة بين إيطاليا وبريطانيا. ولكن موسليني كان على يقين بأن بريطانيا وحدها لن تستطيع التعرض لإثارة حرب أوربية لم تتخذ لها عدتها، وبأن الرأي العام البريطاني الجانح إلى السلم لا يرضى أن يخوض غمار حرب طاحنة من أجل سبب ثانوي في أهميته كالحبشة.

وعلى ذلك مضى موسليني في مشروعه غير مكترث بتوقيع العقوبات الاقتصادية ولا بالتهديدات الجوفاء التي كانت تتناقلها الصحف إذ ذاك، كحشد الأسطول الإنجليزي في ميناء الإسكندرية، وإمكان إغلاق القناة في وجه إيطاليا. وقد اضطرت بريطانيا وسائر الدول في النهاية إلى الاعتراف بالأمر الواقع وقيام الإمبراطورية الإيطالية في الحبشة.

ولكن الأزمة الحبشية قد فتحت عيون الإنجليز على الهاوية التي تردت فيها سياسة التأمين الجمعي التي ابتدعتها عصبة الأمم، فأدركوا أنه لا سبيل إلى تفادي الحرب المقبلة حتماً إلا بالاستعداد لها؛ فقد كشفت الأزمة الغطاء عن ضعف بريطانيا وعظم استعداد إيطاليا وخاصة في الجو والبحر؛ إذ تضاعف عدد غواصاتها إلى أربعة أمثاله، كما تضاعفت عدد مدمراتها، هذا فضلاً عن السفن الحربية الصغيرة الخفيفة التي أنشأتها إيطاليا بكثرة خصيصاً للعمل في البحار الضيقة، وفضلاً عن تحصينها جزيرة منتلاريا بين مالطة وصقلية وساحل تونس. وزادت الحال حرجاً في البحر المتوسط عند ما قامت الحرب الأهلية في إسبانيا بين الوطنيين المؤيدين لإيطاليا وألمانيا، والجمهوريين تشد أزهرهم فرنسا وروسيا، وكان البحر المتوسط مسرحاً لعبت فيه القوى البحرية دوراً هاماً. فاستطاعت إيطاليا أن تحتل جزيرتي ميورقا وإيبيزا من جزر البليار التابعة لإسبانيا. وقيل في ذلك الوقت إنها تعترم الاحتفاظ بميورقا حتى تقطع على فرنسا

خط موصلاتها مع أملاكها في إفريقيا الشمالية . وكذلك احتلت ألمانيا ميناء
فرول في شمالي أسبانيا الغربي ، وحصنت ميناء سبته على ساحل مراکش
الاسبانية في مواجهة جبل طارق .

وعلى ذلك لم يبق شك في أن توازن القوى في البحر المتوسط قبيل الحرب
الآخيرة قد اختل ، وأن سيادة بريطانيا في هذا البحر أو على الأقل في القسم
الغربي منه قد أصبحت مهددة بأعظم الأخطار . ولم يعد ثمة شك في أنه إذا قامت
الحرب ، فإن فرنسا ستشغل بمصيرها في أوروبا وترك بريطانيا وحدها تضطلع بمهمة
الدفاع عن مراكزها في البحر شرقا وغربا . وهيهات للأسطول البريطاني وحده
أن ينال من قوى المحور مجتمعة في بحر ضيق كالبحر المتوسط .

وفعلما ما كادت تندلع نيران الحرب وتنضم إيطاليا إلى حليفتها ألمانيا بعد
كارثة فرنسا حتى أصبح حوض البحر المتوسط في عزلة شبه تامة وخاصة في
قسمه الغربي ، واضطرت بريطانيا أن تحول خطوط ملاحتها حول رأس الرجاء
الصالح ، واستمرت كذلك حتى خرجت إيطاليا من نطاق المحور في صيف
سنة ١٩٤٣ . ولقد كان لانهزام فرنسا ، وقيام حكومة فيشي بالاتفاق مع ألمانيا أثر
كبير في ضياع النفوذ البريطاني في حوض البحر المتوسط ، إذ خسرت بريطانيا
أسطول حليفتها القديمة فرنسا وأصبح الطريق إلى مصر واليونان ممهداً أمام
إيطاليا . وما لبثت ألمانيا أن انقضت على البلقان فاكتملت أمامها يوغوسلافيا
واليونان ، ثم هاجم جنودها كريد من الجو واستولوا عليها فجأة بفضل تفوقهم
في الطيران ، وباءت بريطانيا بخسائر فادحة رغم انتصارها البحري الموقت على
الأسطول الإيطالي في موقعتي تارنتو وماتبان .

واستغل الألمان تفوقهم الظاهر في البحر المتوسط فأنزلوا على سواحل ليبيا
طائراتهم ودباباتهم وجيوشهم وعتادهم ، وزحفوا شرقاً مطاردين أمامهم القوات
الإنجليزية . وكانت آلهة النصر في ذلك الوقت تؤثر الألمان وتزفر فوق
رءوسهم وتقودهم من فتح إلى آخر حتى وقف هتلر وسط هالة من المجد يفاضل
بين خطتين كلتاها تدفعه إلى عرش السيادة العالمية ، إذ كان عليه أن يختار بين
اختراق تركيا إلى آسيا ، ومهاجمة روسيا من الغرب .

وشاءت الأقدار التي لا تغلب أن يختار روسيا — تلك التي أذلت نابليون من قبل ،
فأمر في ٢٢ يونيو سنة ١٩٤١ أن تضرب روسيا على جبهة يبلغ طولها ألف ميل .

ثم لم يمض بعد ذلك إلا أشهر حتى دخلت أمريكا الحرب ودارت معركة العامين ، وكانت الحد الفاصل بين الهزيمة والنصر ، فتزلت جيوش الحلفاء فجأة على سواحل إفريقية الشمالية من كاسابلانكا ورباط على الأطلنطي ومن وهران والجزائر على البحر المتوسط ، وضاعفت أمريكا والمجترات عملهما في إنتاج الطائرات والدبابات وفي مكافحة الغواصات حتى فاق إنتاجهم ما كانت تستطيعه ألمانيا وأتباعها ، وكانت الحرب قد سلخت قرابة أربعة أعوام .

ثم جاءت فترة خشي معها الحلفاء أن تضع ألمانيا يدها على الأسطول الفرنسي الرابض أمام ميناء تولون في البحر المتوسط . فجأة انقلب أمير البحر الفرنسي دارلان على حكومة فيشي فأمر بضم الأسطول إلى جانب الحلفاء ، ولكن الضباط البواسل ترددوا بين سياستين كلتاها شر ، فأثروا الموت على العار والاستسلام ، وأغرقوا الأسطول .

وبذلك استطاع الحلفاء أن يوالوا انتصاراتهم على طول ساحل إفريقية الشمالية ؛ فكان إيزنهاور الأمريكي القائد الأعلى لجيوش الحلفاء يقف من مراکش شرقاً وألكسندر ومومنتجرى يطويان فيافي طرابلس غرباً ، حتى قضوا في النهاية على قوات المحور عند تونس وبزرت ، وأصبح الوثوب إلى جزيرتي بونتلاريا وصقلية ومنها إلى إيطاليا حقيقة متوقعة ، وقد كان منذ شهور قليلة حاملاً لا يصدقها العيان .

وقد كشفت الحرب الأخيرة عن أمرين على جانب عظيم من الأهمية : أولهما أن الجزر في البحر المتوسط معقل وحصون لا تغلب ، وأن إخضاعها أمر مخوف بأشد الأخطار وبالغ منتهى الصعوبة ؛ فقد ثبتت جزيرة مالطة أمام هجمات الأعداء المتوالية ، كما ثبت الألمان في جزيرة كريد ، والطيلىان والألمان في جزر الدوديكانيز ، ولم يستطع أحد الجانبين بلوغ مأربه حول هذه القلاع الرواسى أما الأمر الثاني فاستخدام الطائرات لتكمل عمل الغواصات ؛ فقد ظهر أن تنسيق الجمع بين السلاحين في بحر ضيق المسالك كثير الخللان كالبحر المتوسط لا بد أن يتيح لمصاحبه تفوقاً ظاهراً بدت آثاره جليلة في أثناء الحرب . وكان تفوق المجترات في شرق البحر المتوسط من أهم العوامل التي ساعدت الحلفاء على الاحتفاظ بسواحل بلاد الشرق وإجباط مساعي الألمان في آسيا

من ذلك كله يتضح أن القول بأن البحر المتوسط مع قناة السويس هو بمنزلة

الشريان للإمبراطورية البريطانية وصف مبالغ فيه كثيراً؛ فالشريان إذا انقطع أو تراجعت الحياة. وقد برهنت الحربان العالميتان الماضيتان على استطاعة الإمبراطورية البريطانية أن تعيش وتقوى رغم استغنائها عن استعمال هذا الشريان مدة بلغت في الحرب الأخيرة أكثر من أربع سنوات. ذلك لأن هناك طرقاً أخرى تربط إنجلترا بأملاكها وحلفائها، وأهمها طريق رأس الرجاء الصالح، وهو لا يستغرق من الوقت الآن أكثر مما كان يستغرقه طريق البحر المتوسط في بدء افتتاح القناة.

وتتلخص الصعاب التي تواجهها بريطانيا في حوض البحر المتوسط، عدا ما ذكرنا، في أن أسبانيا لم تنس جبل طارق، وأنه رغم مرور أكثر من قرنين ونصف قرن على احتلال إنجلترا لهذه القلعة الحصينة، فإن الشعور الوطني في أسبانيا لا يستسيغ الاحتلال الأجنبي لجزء من أرض الوطن. ولا بد أن تظهر آثار هذا الشعور يوماً ما.

أما قناة السويس فإن عقد الشركة سينتهي في سنة ١٩٦٨ وحينئذ تصبح القناة ملكاً لمصر صاحبة الفضل وسيدة الأرض التي حفرت فيها. ومع أن القناة طريق بحري حر لجميع الدول في السلم وفي الحرب، فلا بد من تقرير هذه القاعدة في معاهدات الصلح التي ستبرم قريباً حتى يزول أثر المعاهدة المصرية الانجليزية المنقطة سنة ١٩٣٦ والتي انفردت فيها بريطانيا بميزة الدفاع عن القناة إلى جانب مصر. على أنهم مع ذلك يزعمون أن بريطانيا تفكر في حفر قناة أخرى تصل بين العقبة في شرق الأردن وغزة في فلسطين، حتى لا تتعرض مصالحها للخطر متى آلت القناة لمصر. وإنا لنستبعد إمكان تحقيق هذا الزعم، لا لضخامة المشروع وطول القناة وعظم نفقائه من غير مسوغ، بل لأن الحلفاء مقيدون بتنفيذ المادة السابعة من ميثاق الأطلنطي التي تقول إن الصلح كفيل بأن يمكن للناس جميعاً أن يجتازوا البحار والمحيطات بدون عائق. ومعنى هذا أن تكون المضائق والمسالك المائية جميعاً تحت رقابة مجلس الأمن، فلا يعقل أن تحفر قناة عالمية جديدة لتكون تحت سيطرة دولة بعينها. على أن مصر ستكون متى آلت إليها القناة حارسة لها بتوصية من مجلس الأمن وبرضاء بريطانيا وسائر أعضاء هيئة الأمم المتحدة.

وليس في مالطة الآن أثر للحركة التي كانت ترمى إلى الانضمام إلى إيطاليا . وأما في جزيرة قبرص فالسكان موالون للإنجليز ، ولكن الكثرة العظمى منهم نود الانضمام إلى اليونان أهمهم الكبرى . وكذلك الشأن في رودس وجزر الدوديكانيز التي كانت تابعة لإيطاليا ، ففيها أقليات من الأتراك ، ومعظم السكان يونانيون جنساً ولغة وديناً .

ولكن يبدو أن روسيا منذ اختل التوازن السياسي في حوض البحر المتوسط بخروج الطليان من مضمار التنافس البحري ، قد بدأت تحاول تصحيح الميزان وتطالب لنفسها بقواعد في البحر المتوسط ؛ فقد ضاقت روسيا ذرعا بتجمد مياه البحار المحيطة بها في معظم شهور السنة ، وتريد أن يكون لها منفذ إلى البحر المتوسط وقواعد في مختلف أنحائه باسمها أو باسم حليفاتها . فإذا تشبثت تركيا بمفتاح البوابة الجانية عند الدردنيل وصمم الحلفاء على إقصاء روسيا عن الوصاية في ليبيا أو رودس أو جزر الدوديكانيز ، فأكبر الظن أن روسيا ومعها أمريكا والدول الصغرى لن تهدأ لها ثائرة حتى ترى مفاتيح بوابات هذا البحر قد حطمت ، ومنافذه جميعاً قد أصبحت محايدة وحررة للجميع في السلم وفي الحرب .

محمد رفعت